

Distr.: General  
7 August 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة التاسعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسف . . . . . (الجزائر)

ثم: السيد ميتسوبولوس (نائب الرئيس) . . . . . (اليونان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

#### المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

استعراض عام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الإجراءات الخاصة بقيام بعثات الأمم المتحدة الميدانية بشراء المركبات والمعدات الأخرى واستخدامها (تابع)

تحسين الضوابط الداخلية المتعلقة بإدارة أصول جميع بعثات الأمم المتحدة الميدانية وإعداد حسابات هذه الأصول والإبلاغ عنها (تابع)

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing  
..Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



تدابير خاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (تابع)

التقرير الشامل الذي أُعدَّ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩ بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك وضع السياسات وتنفيذها والتبرير الكامل للقدرة المقترحة فيما يتعلق بقضايا سلوك الموظفين (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية: الجزء الثاني: عمليات حفظ السلام (تابع)

تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التحقيق الذي أجراه بشأن إدعاءات الاستغلال والإيذاء الجنسيين في منطقة إيتوري (بونيا) في بعثة منظمة الأمم المتحدة بجمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المراجعة الأفقية لحسابات إدارة الوقود في بعثات حفظ السلام (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة: تقييم الميزنة على أساس النتائج في عمليات حفظ السلام (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط:

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

استعراض عام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/60/696 و A/61/786)

الإجراءات الخاصة بقيام بعثات الأمم المتحدة الميدانية بشراء المركبات والمعدات الأخرى واستخدامها (تابع) (A/61/842)

تحسين الضوابط الداخلية المتعلقة بإدارة أصول جميع بعثات الأمم المتحدة الميدانية وإعداد حسابات هذه الأصول والإبلاغ عنها (تابع) (A/60/843)

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (تابع) (A/60/705)

تدابير خاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (تابع) (A/60/861)

التقرير الشامل الذي أُعدَّ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩ بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك وضع السياسات وتنفيذها والتبرير الكامل للقدرة المقترحة فيما يتعلق بقضايا سلوك الموظفين (تابع) (A/60/862)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية: الجزء الثاني: عمليات حفظ السلام (تابع) (Add.1 و A/61/264 (Part II))

تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/61/886 و A/61/852 و A/60/929)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التحقيق الذي أجراه بشأن ادعاءات الاستغلال والإيذاء الجنسيين في منطقة إيتوري (بونيا) في بعثة منظمة الأمم المتحدة بجمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع) (A/61/841)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المراجعة الأفقية لحسابات إدارة الوقود في بعثات حفظ السلام (تابع) (A/61/760 و Corr.1)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة: تقييم الميزنة على أساس النتائج في عمليات حفظ السلام (تابع) (Add.1 و A/60/709)

١ - السيدة **يو هونغ (الصين)**: قالت إن التوسع في عمليات حفظ السلام أدى إلى زيادة النفقات المتصلة بها إلى ما يقرب من ٥,٤ بلايين دولار في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، الأمر الذي ألقى عبئاً ثقيلاً على الدول الأعضاء التي تمول هذه العمليات من خلال مخصصات حفظ السلام. وأضافت أنه بناء على ذلك، لا بد من تعزيز عمليات حفظ السلام ضماناً لاستخدام هذه الموارد بحكمة وتلافياً لأي غش أو سوء استخدام.

٢ - وأضافت أن وفدها يشعر بالقلق للمشاكل التي يبرزها تقارير مجلس المراجعين ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويرحب بتوصيات الأمين العام الداعية إلى زيادة الضوابط الإدارية والرقابة الداخلية. وأحد دواعي القلق الأخرى هو الفشل في الإبقاء على معدل تنفيذ مرتفع لميزانية عمليات حفظ السلام، الأمر الذي أدى إلى رصيد حر قدره ٥٠٠ مليون دولار في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وإلى معدل تنفيذ نسبته ٩١ في المائة، وهو معدل يقل عن معدل الفترة المالية السابقة بنسبة ٣ في المائة.

- ٣ - ومضت تقول إنه إذا كانت كل عملية من عمليات حفظ السلام لها ظروفها الخاصة ومن الصعب التكهن بتنفيذها، بسبب عدة عوامل من قبيل تأخير تعيين الموظفين وإيفادهم وارتفاع معدلات الشغور عما كان متوقعاً، فإن الأمر يمكن علاجه بتقديم الميزانيات المنقحة في حينه. فارتفاع الرصيد الحر هو علامة على أن الأمانة تبالغ في تقدير ميزانيات بعثات حفظ السلام. وينبغي للأمانة أن تسعى إلى أن تستند في إعدادها لميزانيات حفظ السلام إلى الوضع الفعلي وإلى الاحتياجات الفعلية.
- ٤ - واستطردت تقول إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أشارت في أحيان كثيرة إلى ضرورة استعراض مدى كفاءة وفعالية الإدارة من أجل تحديد فرص إدخال تحسينات عن طريق الترشيح وغير ذلك من الوسائل قبل طلب موارد إضافية. والولايات الإضافية لا تعني بالضرورة نشوء حاجة إلى مؤسسات أو موارد إضافية. وينبغي في هذه الحالة النظر في الاستعانة بالمؤسسات أو الموارد الموجودة بالفعل.
- ٥ - وذكرت أن وفد بلدها يؤيد مشاركة المنظمة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأحاط علماً بتوصيات الأمين العام بشأن تنسيق هذه الجهود، وتحسين بناء القدرات فيما بين الوكالات. وأضافت أن وفد بلدها يتفق أيضاً مع اللجنة الاستشارية في ضرورة التحديد الواضح للعلاقة بين الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة بناء السلام. وتلافياً لتكرار المؤسسات، ينبغي تقسيم العمل، وقيام تعاون بين مختلف الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج الممثلة في الميدان، وإقامة شراكة مع البنك الدولي، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية.
- ٦ - وأردفت تقول إن عمليات حفظ السلام، التي كان لها دورها الهام في حفظ السلام وحالات الاستقرار الإقليمية، تزداد نفوذاً وتزداد تعقيداً من الناحيتين المالية والإدارية. وستواصل الصين تقديم دعمها المالي والسياسي، وستعمل مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الأمانة العامة لكي تكون الإدارة المالية والإدارية لهذه العمليات استباقية ومرنة.
- ٧ - السيد ترايستان (الولايات المتحدة الأمريكية): اعترف بتفاني جميع أفراد حفظ السلام، ونعى من فقدوا أرواحهم منهم، وقال إن زيادة عمليات السلام ألقت بعبء ثقل على المنظمة، حيث بلغ عدد حفظة السلام العسكريين والمدنيين الموجودين في الميدان رقماً قياسياً هو ١٠٠ ٠٠٠ فرد، بميزانية قد تصل إلى ٦ بلايين دولار، بل وإلى ٧ بلايين دولار إذا نُفذت البعثات الجديدة في دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويتوقع وفد بلده - إذ يأخذ ذلك في الاعتبار - إدارة أقوى، وتنفيذاً للولايات على نحو أكثر كفاءة وفعالية، مع مزيد من المساءلة.
- ٨ - وأضاف أن المسائل الشاملة المعروضة على اللجنة، والتي ستعكس في القرار السنوي الثالث بشأن هذه المسائل، هي جزء لا يتجزأ من إدارة بعثات السلام بنجاح. وفيما يتعلق بالاستغلال والإيذاء الجنسي، ينبغي للمنظمة وللدول الأعضاء أن تعمل على إشاعة ثقافة تساند سياسة عدم التسامح في هذه المسائل مطلقاً وتؤمن بهذه السياسة. ويسعى كل من أفرقة السلوك والانضباط ومكتب خدمات الرقابة الداخلية والموظفون في المقر والميدان إلى تحقيق هذا الهدف من خلال استراتيجية المنظمة ذات العناصر الثلاثة لمنع سوء السلوك، وإنفاذ معايير السلوك، واتخاذ إجراءات تصحيحية.

المتحدة في ليبيا تقومان باستمرار بدوريات مشتركة على الحدود، كما قامتاً بنشر أفراد من الشرطة العسكرية والمدنية مؤقتاً فيما بينهما للقيام بمهام لم يكن ليتسنى القيام بها في نطاق الحدود القصوى لعدد الأفراد لدى كل منهما. وللتعاون على مستوى الأفرقة الإقليمية وأفرقة البعثات والأفرقة القطرية أهمية خاصة في مجال عمليات الطيران الباهظة التكلفة التي تستأثر بثلاث تكاليف تشغيل بعثات حفظ السلام والتي يمكن تقليلها عن طريق تجميع الأصول الجوية إقليمياً واستخدام النقل السطحي كلما كان ذلك عملياً، والتخصيص المقترح لطائرة لعمليات نقل الركاب.

١٢ - واستطرد قائلاً إنه كما لاحظ الأمين العام في تقريره عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/61/786) فإن إدارة عمليات الوقود في البعثات الميدانية عملية مقعدة للغاية تنطوي على مخاطر متأصلة كبيرة ينبغي إدارتها، منها إمكانية الغش والهدر والآثار الضارة على الصحة والسلامة والبيئة. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٦٦/٦٠ أن يستعرض جميع جوانب إدارة الوقود، بما في ذلك إعداد دليل شامل لإدارة الوقود، وتنفيذ النظام الإلكتروني لحساب كميات الوقود، ووضع إجراءات تنفيذية موحدة بشأن إدارة الوقود، وإعداد خطة سنوية لشراء الوقود. ومع ذلك لم يحدث سوى قدر ضئيل من التقدم في هذه المسألة كما يتبدى من تقرير الأمين العام. ومن ثم ينبغي القيام دون تأخير بالعمل المطلوب.

١٣ - وأردف قائلاً إن وفد الولايات المتحدة يرحب بتعريف المشاريع ذات الأثر السريع بأنها مشاريع صغيرة تنفذها بسرعة بعثات حفظ السلام لمساعدة السكان المحليين ولتوطيد وإدامة الثقة بالبعثات الجديدة وإيجاد دعم لهذه البعثات وإدماجتهم، خلال السنتين الأوليين من عمر البعثة عادة. واستجابة لطلب الجمعية العامة وضع سياسة شاملة للمشاريع ذات الأثر السريع (القرار ٢٦٦/٦٠)، فإن إدارة

٩ - وأضاف أنه ينبغي توضيح علاقة العمل بين الأفرقة المعنية بالسلوك والانضباط ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. إذ ينبغي أن يعززوا تعاونهما في معالجة جميع الادعاءات والقضايا المتعلقة بالاستغلال والإيذاء الجنسيين، وعلى الأخص لكي يضمنوا معالجة القضايا الخطيرة (الفئة الأولى) بسرعة، واتخاذ المنظمة و/أو الدول الأعضاء أي إجراءات تأديبية أو جنائية ضرورية. وينبغي أن تحدد التقارير المنتظمة عن هذا الموضوع ما إذا كانت الادعاءات أو القضايا تنتمي إلى الفئة الأولى (الخطيرة) أو إلى الفئة الثانية (الأقل خطورة)؛ والوضع الحالي لكل ادعاء أو قضية، والكيان التنظيمي المسؤول عن اتخاذ إجراء بشأنها، وما إذا كان هناك إجراء قد اتخذ لإغلاق ملف كل قضية. وينبغي أن تتحمل أفرقة دائمة معنية بالسلوك والانضباط في المقر وفي الميدان هذه المسؤوليات الأساسية.

١٠ - ومضى يقول إن هناك قضية شاملة أخرى، هي زيادة تحسين التنسيق والتعاون في الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرون، أصبحت محورا للعديد من المبادرات الهامة. وفيما يتعلق بالتنسيق بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ينادي وفد بلده باتباع نموذج الميزانية المقترحة للبعثة المتكاملة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عن الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/759)، الذي احتوى - بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٩/٦١ - على معلومات تفصيلية عن اعتمادات التمويل والأنشطة لنحو ١٣ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

١١ - وأردف يقول إن وفد الولايات المتحدة يتطلع إلى زيادة تعزيز مبادرات التعاون الإقليمي في بعض المسائل من قبيل سلامة الطيران، والخدمات الطبية، واللوجيستيات. ويثني الوفد على مبادرات التعاون بين البعثات، ملاحظاً، مثلاً، أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم

١٦ - السيد موهيث (بنغلاديش): قال إن مسائل حفظ السلام هامة للغاية بالنسبة لبنغلاديش، باعتبارها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. وبينما تمثل التقارير المطروحة على اللجنة أساساً جيداً للمفاوضات، سيلزم جهد كبير لدراسة هذه التقارير المكونة من حوالي ٣٥٠ صفحة، بالإضافة إلى تقارير عن مسائل أخرى وأي معلومات تكميلية تلزم في المشاورات غير الرسمية. ويشعر وفد بلده بالقلق من تأخير تقديم الوثائق، وهي مسألة أثّرت مراراً وتضرر بقدرة اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية على إصدار قرارات وتوصيات تستند إلى معلومات جيدة. وإذا كان المراقب المالي قد أشار إلى هذه المسألة في الجلسة السابقة، فإن وفد بلده يود أن تشرح الأمانة العامة السبب وراء تحول هذا الوضع غير المقبول إلى مسألة روتينية. وفي هذا الصدد يتفق وفد بلده مع اللجنة الاستشارية في تعليقاتها الواردة في الفقرتين ١٢ و ١٣ من تقريرها عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/61/852)، بخصوص الأطر الزمنية لتقديم التقارير والمساءلة عن ذلك.

١٧ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أشار، في معرض رده على سؤال طرحه ممثل الجمهورية الدومينيكية متحدثاً باسم مجموعة ريو خلال جلسة اللجنة ٤٨ (A/C.5/61/SR.48، الفقرة ٨٩)، إلى أن تقرير الأمين العام عن الإجراءات الخاصة بقيام بعثات الأمم المتحدة الميدانية بشراء المركبات والمعدات الأخرى واستخدامها (A/60/842) أبرز خمس مسائل متصلة بما يلي: العقود الإطارية الخاصة بالمركبات؛ وقطع الغيار؛ ونسب أسطول المركبات؛ والسلامة على الطرق؛ وتناوب المركبات. وقال إن اللجنة الاستشارية قد ناقشت مع ممثل الأمين العام تلك المسائل خلال نظرها في الميزانيات المقترحة وتقارير الأداء الخاصة بمختلف بعثات حفظ السلام، وعرضت آراءها، عند الاقتضاء، في تقاريرها بشأن فرادى عمليات

عمليات السلام حددت طريقة لتقديم طلبات الميزانية لهذه المشاريع ابتداءً من عام ٢٠٠٨ فصاعداً. وبناءً على ذلك، فإن القرارات الخاصة بالمشاريع ذات الأثر السريع ينبغي اتخاذها في سياق فحص أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية المحلية. وبعد انقضاء السنتين الأوليين من عمر أي بعثة، ينبغي تنفيذ هذه المشاريع - إذا لزم الأمر - وتمويلها كجزء من الأنشطة المعتادة للأعضاء الآخرين في الفريق القطري.

١٤ - وفيما يتعلق بالتدريب، وهو إحدى المسائل الشاملة الأخرى، قال إنه ينبغي زيادة استخدام التداول بالفيديو والتعلم الإلكتروني. وينبغي أن يكون التدريب متصلاً بولاية البعثة، وألا يقدّم بعيداً عن البعثة في مرحلتي الإنهاء التدريجي والتصفية. ومن الأكفأ والأوفر أن يسافر المدربون إلى مكان البعثة بدلاً من أن يسافر أفراد البعثة لتلقي التدريب، لا سيما في مرحلة بداية البعثة. والتدريب، قبل الإيفاد، على مسائل من قبيل السلامة والأمن والسلوك أمر حيوي.

١٥ - وأضاف أن وفد الولايات المتحدة، بعد أن أحاط علماً بمبادرة وضع مقاييس مرجعية لمهام عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بغرض وضع نماذج تنظيمية موحدة، يشاطر اللجنة الاستشارية تحفظاتها على تكوين البعثات المتعددة الأبعاد بحسب نماذج موحدة، لأن ذلك يسفر عادة عن تحديد ملاكات موظفين ضخمة للغاية. ويتطلع الوفد إلى إجراء دراسة دقيقة للتفاصيل الواردة في تقرير الاستعراض (A/61/786). واحتتم كلمته قائلاً إنه بالنسبة للتعليقات التي أبدت في الجلسة السابقة للجنة بشأن عجز اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام عن التوصل إلى اتفاق في دورتها الأخيرة، فإن وفد بلده قدم سلسلة من المقترحات تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء، وأن المناقشات ما زالت جارية بشأن هذه المقترحات.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/61/675 و A/61/776 و A/61/852/Add.8)

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (A/61/715 و A/61/783 و A/61/852/Add.7)

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/61/662 و A/61/671 و Corr.1 و A/61/852/Add.1)

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/61/682 و A/61/819 و A/61/852/Add.5)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/61/598 و A/61/689 و A/61/745 و A/61/852/Add.13)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/61/683 و A/61/744 و A/61/852/Add.3)

١٨ - السيد ساش (المراقب المالي): أشار، وهو يعرض في بيان واحد تقارير الأمين العام عن تمويل بعثات معينة لحفظ السلام، إلى أنها تشمل تقارير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وعند الاقتضاء، الميزانيات المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، فضلا عن تقرير بشأن التصرف النهائي في أصول بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/61/819). وتشير تقارير الأداء المالي إلى النفقات الفعلية مقارنة بالاعتمادات الأصلية المخصصة لكل بعثة، وبالتالي إلى معدلات تنفيذ الميزانية التي تراوحت من ٨٠ في المائة إلى

حفظ السلام. وسيجري مزيد من المناقشة للمسائل المتصلة بالعقود الإطارية الخاصة بالمركبات وقطع الغيار خلال نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن المشتريات. وقد سبق للجمعية العامة أن أيدت توصية اللجنة الاستشارية التي تدعو إلى نقل المعدات المملوكة للوحدات براء، إلا في الحالات الطارئة.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي (A/61/716 و Corr.1 و A/61/852/Add.6)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/61/673 و A/61/773 و A/61/852/Add.12)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/61/724 و A/61/774 و A/61/852/Add.4)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/61/672 و A/61/767 و Corr.1 و A/61/852/Add.11)

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (A/61/670 و A/61/852/Add.2)

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/61/720 و A/61/842 و A/61/852/Add.9)

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/61/700 و A/61/764 و Corr.1 و A/61/852/Add.10)

٩٩ في المائة. ويوجز كل تقرير أيضا الإجراء المحدد الذي تدعى الجمعية العامة إلى اتخاذه بشأن البعثة المعنية.

١٩ - وقال إن الميزانيات المقترحة لعشر عمليات لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ يجرى عرضها على اللجنة لكي تنظر فيها. وزادت ميزانيات ست بعثات بنسبة تتراوح من ٠,١ في المائة إلى ٦,٤ في المائة مقارنة بمستوى الاعتمادات المحددة لها في الأصل: ٩٠٠ ٣٣٤ ٤٧٤ دولار، بزيادة قدرها ٠,٣ في المائة، فيما يخص عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ و ٠٠٠ ٨٤٨ ٤٦ دولار، بزيادة قدرها ٤,٥ في المائة، فيما يخص قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ و ٧٠٠ ٤٩٢ ١١٧ دولار، بزيادة قدرها ٢,٤ في المائة، فيما يخص بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و ٩٠٠ ٥٢٨ ٣٥ دولار، بزيادة قدرها ٦,٤ في المائة، فيما يخص بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا؛ و ١٠٠ ٩٢٣ ٣٩ دولار، بزيادة طفيفة قدرها ٠,١ في المائة، فيما يخص قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ و ١٠٠ ٦٧٥ ٤٤ دولار، بزيادة قدرها ٤,٨ في المائة، فيما يخص بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٢٢ - وأضاف أن الزيادة المقترحة في الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ في ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/61/774) تعزى أساسا إلى عوامل خارجية. وتشمل زيادة تكاليف استئجار الطائرات في السوق العالمية، مما يؤثر على النفقات المتعلقة بتناوب الأفراد العسكريين والسفر، وارتفاع قيمة العملة القبرصية الذي أدى إلى زيادة تكاليف السلع المشتراة والخدمات المقدمة المقدمة محليا. وقد نقح جدول للمرتبات الوطنية في البعثة اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، مما ترتبت عليه زيادة بحوالي ١٤ في المائة في تكاليف المرتبات المدرجة في الأصل في ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢٠ - وأضاف قائلا إن ميزانيات أربع بعثات انخفضت بنسبة تتراوح من ٢,٢ في المائة إلى ٢١,٣ في المائة مقارنة بمستوى الاعتمادات المحددة لها في الأصل: ٤٠٠ ٦٨٦ ١٢٣ دولار، بنقصان قدره ١٠ في المائة، فيما يخص بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا؛ و ٢٠٠ ١٥٧ ٢١٣ دولار، بنقصان قدره ٢,٢ في المائة، فيما يخص بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ و ٥٠٠ ٤٦١ ٦٩٥ دولار، بنقصان قدره ٢,٧ في المائة، فيما يخص بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛



القوات المدرجة تكاليفها في الميزانية الحالية من ٢٠٧٠ فردا إلى ١٤٧٠ فردا. وخفضت أيضا الاعتمادات المخصصة لأنواع مختلفة من المعدات واللوازم والمرافق والبنية التحتية والمركبات والنقل البري والشحن.

٢٦ - وذكر أن الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في ميزانية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/61/764 و Corr.1) تتضمن زيادة في النفقات الخاصة بالموظفين الدوليين نتيجة لمقاييس البعثة فيما يخص المرتبات والتكاليف العامة للموظفين وزيادة في بدل المخاطر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وأدى أيضا تنقيح جداول المرتبات الخاصة بالموظفين الوطنيين اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وما اتصل بذلك من زيادة في بدل المخاطر إلى رفع مستوى التكاليف.

٢٧ - وقال إن الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/61/776) تجسد نقصانا في تكاليف البعثة الخاصة ببذل إقامة أفراد شرطة الأمم المتحدة نتيجة لاتخاذ البعثة قرارا بخفض مستوى الإيفاد من ٦٨٠ إلى ٥٦٥ من هؤلاء الأفراد. وانخفضت أيضا تكاليف المرافق والبنية التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واللوازم والخدمات والمعدات نتيجة لاستراتيجية البعثة الرامية إلى تقليص العام لحجمها، مما سينجم عنه أيضا خفض العدد الإجمالي للموظفين من ٨٧٠ موظفا إلى ٨٠٨ موظفين.

٢٨ - وأضاف أن وضع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على المدى الطويل غير مؤكد. فرغم أن مجلس الأمن تلقى مقترحات المبعوث الخاص لعملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل، فإن ردود فعل المشاركين الرئيسيين المعنيين، بمن فيهم أعضاء المجلس نفسه، نأت بمسألة التوقيت والتاريخ النهائي المحددين لإنهاء البعثة ولتعويضها بكيان دولي

٢٣ - وفيما يتعلق بميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/61/767)، قال إن الزيادة في الاحتياجات تجسد تكاليف تقديرية أكبر حجما تتعلق بتعيين الموظفين الدوليين، بناء على النفقات الفعلية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وزادت كذلك تكاليف الوحدات العسكرية نتيجة لإضافة عدد من الأفراد العسكريين أذن مجلس الأمن بإيفادهم في قراره ١٧٣٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٢ (٢٠٠٧) أقصاه ٩١٦ فردا، وذلك لإتاحة مواصلة إيفاد كتيبة مشاة ومستشفى عسكري إلى البعثة، وهو ما سبق أن صدر إذن به في إطار ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وتشمل التقديرات مبلغا قدره ٨,٢ ملايين دولار من أجل توفير حصص الإعاشة والوقود والنقل الجوي والخدمات واللوازم الطبية لعناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تشارك في عمليات مشتركة مع البعثة.

٢٤ - واستطرد يقول إن الأمين العام قدم في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٧، في أعقاب مشاورات مع الحكومة الجديدة التي تولت مقاليد الحكم إثر الانتخابات التي أجريت مؤخرا، مقترحات متصلة بالولاية الجديدة، التي كانت قد سبق تمديدها لفترة تمديد في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ثم حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. ولا تنطوي ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على تغيير مقارنة بمستوى الميزانية السابقة، وذلك بناء على الولاية الحالية والعدد الحالي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وستدرس الأمانة العامة الآثار المالية للولاية الجديدة وستبلغ وفقا لذلك الجمعية العامة بما إذا كان من اللازم إدخال تغييرات على مستوى الموارد.

٢٥ - وأردف قائلا إن الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في ميزانية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/61/842) تجسد نقصانا في التكاليف نتج عن عملية إعادة تشكيل وافق عليها مجلس الأمن في قراره ١٧٤١ (٢٠٠٧) وما ترتب على ذلك من انخفاض عدد

وإتاحة الفائض من أصول الأمم المتحدة في البلدان المجاورة، تقدر الأمانة العامة أن ينفق مبلغ ٦٨,٦ مليون دولار تقريبا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وستستوعب الموارد اللازمة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عن طريق إعادة توزيع موارد البعثة التي تبلغ وفوراتها المتوقعة ٦٩,٩ مليون دولار عن الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وتزعم الأمانة العامة أن تستعمل، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الموارد المتوقعة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بشكل مرّن وأن تقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية، ميزانية منقحة للبعثة، تتضمن تبريرا مفصلا للاحتياجات الخاصة بمجموعة الدعم الثقيل.

٣١ - وأردف قائلا إن الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/61/744) تتضمن تكاليف الاستعاضة عن ٧٠ مركبة تقريبا وزيادة في الاحتياجات على مستوى المرافق والبنية التحتية نتيجة استبدال ثلاث محطات لتنقية المياه. وسيجري أيضا تحديث المرافق الأمنية في ثلاثة مواقع.

٣٢ - وأضاف أن التقرير الذي يتناول التصرف النهائي في أصول بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/61/819) يشير إلى أنه تم التصرف حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في أصول يبلغ مجموع قيمتها الدفترية ٦١,٦ مليون دولار؛ وقدمت على سبيل الهبة إلى حكومة سيراليون أصول يبلغ مجموع قيمتها الدفترية ٨,٣ ملايين دولار وتزيد قيمتها بعد الاستهلاك على ٣ ملايين دولار بقليل؛ ونقلت أصول يبلغ مجموع قيمتها الدفترية ٢١,٤ مليون دولار إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وينبغي لدى إنهاء ولاية المكتب اتخاذ إجراءات بشأن التصرف في أصوله، بما في ذلك تقديم أي هبات أخرى إلى حكومة سيراليون. وبيعت أصول يبلغ مجموع قيمتها الدفترية ١٢,٧ مليون دولار يبلغ مجموع قيمتها بعد الاستهلاك ٤,٦ ملايين دولار إلى وكالات تابعة

غير تابع للأمم المتحدة عن الحسم. ونتيجة لذلك، لا تنطوي ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على تغيير مقارنة بمستوى الميزانية السابقة، وذلك ريثما يبت مجلس الأمن في تلك المسألة.

٢٩ - وأوضح أن الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (A/61/783) تتضمن انخفاضاً في تكاليف الوحدات العسكرية ناتجا عن خطة إعادة كتيبة إلى الوطن خلال الفترة المالية الحالية وعن خفض قوام الوحدات المأذون به بعدد قدره ١٢٥ فردا. وقد نتج عن عدم إيفاد ٢٤٠ فردا من أفراد الشرطة وعن انخفاض مستويات احتياجات الإقامة وتطبيق عامل تأخير النشر بنسبة ١٠ في المائة انخفاض في التكاليف التقديرية المتصلة بشرطة الأمم المتحدة.

٣٠ - وتابع كلامه قائلا إن الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/61/745) تتضمن انخفاضاً نتج عن انتقال البعثة من مرحلة بدء التشغيل إلى مرحلة الاستمرار التي يقل فيها مستوى عمليات الاقتناء ومشاريع التشييد. ونظرا إلى أن البعثة أتمت مهام الرصد والتحقق المسندة إليها في شرق السودان على نحو ما نص عليه مجلس الأمن في قراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، فإنها تحتاج إلى ٧٢٢ فردا من الأفراد العسكريين في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقارنة بقوام مأذون به يبلغ ٩٢٥ فردا. وسيقدم الدعم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى ٤٥٠٠٠ مقاتل سابق، مقابل ٨٥٠٠٠ مقاتل سابق خلال الفترة الحالية. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام (S/2007/212)، أيد مجلس الأمن مجموعة تدابير الدعم الثقيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛ مما ستنشأ عنه تكاليف تبلغ ٢٨٨ مليون دولار على مدى ستة أشهر. ومع مراعاة الإيفاد التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين، ومهل الشراء،

أو رسم الخرائط. وتوصي اللجنة بأن ينظر الأمين العام في تدبير قدرات منسقة من أجل المنطقة.

٣٦ - وأردف يقول إن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (A/61/852/Add.2) بأن تقيّد دون إبطاء لحساب الدول الأعضاء الأرصدّة الحرّة، وتحت الأمانة العامة على الإسراع بإعداد تقرير الأداء النهائي لتنظر فيه اللجنة الاستشارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٧.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/61/852/Add.3) بقبول مقترحات الأمين العام بشأن التمويل، باستثناء الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، انتظاراً لمقرر من الجمعية العامة عن هذا الموضوع، ولإنشاء وظيفة إضافية لمتطوعي الأمم المتحدة. وسيُسفر تنفيذ تلك التعديلات عن تخفيض الميزانية المقترحة بمقدار ٣٥٣ ٥٠٠ دولار.

٣٨ - وواصل كلامه قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/61/852/Add.4) بقبول مقترحات الأمين العام، باستثناء مقترحه بنقل أموال للوفاء بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتثني اللجنة الاستشارية على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لقيامها باستعراض للاحتياجات من الموظفين لعنصر الدعم بها، عملاً بطلب الجمعية العامة في الفقرة ١٥ من قرارها ٢٧٠/٦٠، ولتخفيضها للوظائف عقب ذلك. ولكنها تعرب عن القلق بشأن الوضع النقدي للبعثة. فحتى ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، كان هناك عجز نقدي يبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار، بعد السماح باحتياطي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر. وبناء على ذلك،

للأمم المتحدة ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية وأفراد على أساس عطاءات تنافسية. وتم شطب أصول تمثل ٤,٩ في المائة من مجموع القيمة الدفترية للأصول، بما يمثل قيمة دفترية تقل بقليل عن ٣ ملايين دولار وقيمة بعد الاستهلاك تبلغ ١,٢ مليون دولار، نتيجة للحوادث أو الأعطاب أو القَدَم أو البلي والاستعمال، أو لأن إصلاحها ليس اقتصادياً.

٣٣ - واختتم كلمته قائلاً إنه في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦١ بشأن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المقترح لها، فإن الحصة الحالية للبعثة من الاعتمادات المخصصة للتأمين المذكور والاعتماد الذي تبلغ نسبته ٨ في المائة المدرج في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لن ينطبقان.

٣٤ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقارير تلك اللجنة ذات الصلة (A/61/852/Add.1-13) وقال إن أحد التعليقات المتكررة في تلك التقارير يتعلق بمقترحات الأمين العام بشأن تمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتماشياً مع التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المقترح لها (A/61/791)، توصي اللجنة بعدم اعتماد تلك المقترحات، ريثما تتخذ الجمعية العامة قراراً في هذا الشأن.

٣٥ - وتابع كلامه فقال إن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/61/852/Add.1) بقبول مقترحات الأمين العام، باستثناء مقترحه بمناقلة أموال للوفاء بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأحيطت اللجنة علماً بأنه ليس من المتوخى حالياً اتباع نهج إقليمي فيما يتعلق بنظم المعلومات الجغرافية

الأمم المتحدة في ليبيريا تقديم توضيحات تفصيلية في تقرير الأداء المتعلق بذلك.

٤٣ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية طلبت إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تحلل التكاليف والوفورات الناتجة عن تنفيذ نظام المحاسبة الإلكتروني الخاص بوقود البعثة، الذي جرى تطبيقه بصورة تجريبية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وستتابع اللجنة تلك المسألة في دورة ميزانية ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٤٤ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (A/61/852/Add.8) بقبول مقترحات الأمين العام بشأن التمويل، باستثناء الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ريثما تتخذ الجمعية العامة قرارات في هذا الشأن. وسينجم عن تنفيذ ذلك التعديل تخفيض قدره ٤٠٠ ٤٨٠ دولار في الميزانية المقترحة لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٤٥ - وفيما يتصل بمصاعب الاحتفاظ بالموظفين في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والتدابير المختلفة التي يجري النظر فيها للمساعدة على تخفيف حدة المشكلة، قال إن اللجنة الاستشارية توصي بالتعجيل باتخاذ إجراء في هذا الشأن. ولاحظت اللجنة الاستشارية أيضا أنه بالنظر إلى قيام البعثة بنقل اختصاصاتها وتخفيض حجمها، ينبغي أن يظل هيكلها التنظيمي وهيكل ملاكها الوظيفي وكذلك مستويات درجات الوظائف بها، قيد الاستعراض.

٤٦ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية أحيطت علما، كما ورد في تقريرها، عن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا

لا يتسنى سداد أي مبالغ في الوقت الحالي للبلدان المساهمة بقوات.

٣٩ - وذكر أن اللجنة الاستشارية أحيطت علما، كما ورد في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/61/852/Add.5)، بأن الإقفال النهائي لحسابات تلك البعثة ينبغي أن يجري في عام ٢٠٠٩. وقال إن اللجنة الاستشارية تحث الأمانة العامة على الإسراع بإعداد تقرير الأداء النهائي.

٤٠ - وذكر أيضا أن اللجنة الاستشارية أحيطت علما، كما ورد في تقريرها عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (A/61/852/Add.6)، بأن طلب حكومة بوروندي سحب البعثة أدى إلى إعادة الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين إلى بلدانهم قبل الموعد المتوقع، ولذلك فإن ميزانية البعثة لم تستخدم بأكملها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ما يربو على ٥٣ مليون دولار - أي ١٨ في المائة - من مخصص عملية الأمم المتحدة في بوروندي وقدره ٤٠٠ ٢٧٢ ٢٩٢ دولار للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لم يستخدم.

٤١ - وقال إن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (A/61/852/Add.7) بتخفيض بمقدار ٩٠٠ ١٣٠ ٧ دولار مراعاة لإخراج طائرة عمودية من الخدمة لنصف السنة المالية، وعدم تطبيق مقترح الأمين العام بخصوص التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ريثما تتخذ الجمعية العامة قرارا في هذا الشأن.

٤٢ - وأضاف قائلا إن من المجالات الأخرى التي يمكن تحقيق وفورات فيها سفر الموظفين الرسمي. وقد أوردت اللجنة الاستشارية في تقريرها ملاحظة عن التجاوزات في النفقات تحت هذا البند من المصروفات وعن العدد الكبير من الرحلات غير المخطط لها التي جرت في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وطلبت إلى بعثة

(A/61/852/Add.12) بتخفيض بمقدار ١ ٦٤٢ ٧٠٠ دولار في المبلغ المدرج في الميزانية، وذلك مراعاة لعدم تطبيق مقترح الأمين العام بخصوص التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ريثما تتخذ الجمعية العامة قراراً في هذا الشأن.

٥٠ - وواصل كلامه قائلاً إن اللجنة الاستشارية تفهم أن الأمين العام، في ضوء توقيع اتفاق أوغادوغو في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، سيتشاور مع الأطراف الإفوارية لتوضيح الدور المتوقع للمجتمع الدولي في دعم عملية السلام. وقد طلب إلى الأمين العام تقديم توصياته إلى مجلس الأمن في موعد غايته ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وبناء على المقررات المتصلة بذلك الصادرة عن مجلس الأمن، سيقدم مقترح منح للميزانية في تاريخ لاحق.

٥١ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي بأن تستعرض العملية هيكل موظفيها في ضوء بيئتها التشغيلية المتغيرة، مع مراعاة المعدل المرتفع لشغور الوظائف الذي ما زالت تشهده فيما يتعلق بأفرادها المدنيين. وينبغي النظر في نقل مهام فنية من الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة إلى الموظفين الوطنيين، وكذلك إمكانية إعادة إيفاد الموظفين الحاليين لتغطية أية مهام جديدة ينص عليها في مقترحات الميزانية المنقحة.

٥٢ - واستطرد قائلاً إن اللجنة الاستشارية أوردت في تقريرها ملاحظة عن التجاوزات في النفقات تحت بند السفر الرسمي خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وتطلب إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم تفسيرات تفصيلية في تقرير الأداء المتعلق ذي الصلة. وينبغي أيضاً رصد ميزانية السفر عن كثب وضبطها خلال الفترة القادمة، حيث أنها يمكن أن تتيح فرصاً لتحقيق مزيد من الوفورات.

وإيرتريا (A/61/852/Add.9)، بأن مقترح الميزانية قد استند إلى افتراض أن قيود الطيران سترفع قريباً وأن البعثة ستقوم بتشغيل سبع طائرات عمودية. وقدمت للجنة الاستشارية عقب ذلك تقديرات منقحة للتكاليف، حيث أن من المرجح أن تستمر القيود وألا تحتاج البعثة سوى إلى الطائرات العمودية الثلاث الموجودة حالياً. وتوصي اللجنة بتخفيض مقترحات الأمين العام بمبلغ ١٠ ٢٠٣ ٠٠٠ دولار نظراً للتقديرات المنقحة للتكاليف.

٤٧ - وأردف يقول إن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/61/852/Add.10) بقبول مقترحات الأمين العام بشأن التمويل، باستثناء الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، انتظاراً لمقرر من الجمعية العامة عن هذا الموضوع. وسينجم عن تنفيذ ذلك التعديل تخفيض قدره ١٠٠ ٥١٩ دولار في الميزانية المقترحة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٤٨ - وذكر أن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/61/852/Add.11) بقبول مقترحات الأمين العام بشأن التمويل، باستثناء الموارد المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ريثما تتخذ الجمعية العامة قراراً في هذا الشأن، وإنشاء ٤ وظائف، ينبغي تلبية الحاجة إليها عن طريق استخدام الشواغر الحالية. وسينجم عن تنفيذ تلك التعديلات تخفيض قدره ٢٠٠ ٧٥٣ ٤ دولار في الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٤٩ - وذكر أيضاً أن اللجنة الاستشارية توصي في تقريرها عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

التزامها لكانت عمليات حفظ السلام ستصبح مهمة مستحيلة.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق لأن عددا من التقارير الأساسية التي تصدر عن الأمين العام واللجنة الاستشارية لن يتاح حتى نهاية الدورة الحالية. وفي حين أنه على علم بأعباء عملها المتزايدة باستمرار، فإن توافر التقارير في الوقت المناسب مسألة أساسية لكي تتمكن الوفود من أن تؤدي مهامها. ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد تأييده لحفظ السلام كمهمة أساسية للأمم المتحدة، ويأمل أن تستخدم العمليات في المستقبل مواردها بأقصى قدر ممكن من الكفاءة وأن تستمر في تحديد الوفورات الممكنة.

٥٧ - وأشار إلى أن الأمين العام اقترح ميزانية إجمالية لعمليات حفظ السلام تبلغ ما يقارب ٥,٤ بلايين دولار للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومن الجوهرى لجميع عمليات حفظ السلام تزويدها بموارد كافية.

٥٨ - السيد سايزونو (بنن): ذكر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، بالنقاط التي أثارها المجموعة خلال المناقشة التي جرت في الجلسة السابقة عن المسائل الشاملة. وقال إن عددا قليلا من الموردين الأفارقة هم الذين يستطيعون الاستفادة من فرص التوريد في الميدان، وذلك بسبب الظروف الموجودة على أرض الواقع، وإن مواطني البلدان الأفريقية، وخصوصا من النساء، ممثلون تمثيلا أقل مما يجب بين أفراد البعثة. ويجب تدرك ذلك الوضع، الحاد على وجه الخصوص على المستوى الإداري، دون إبطاء.

٥٩ - وأردف قائلاً إن التقدم المحرز في تخفيض معدلات الشغور في بعثات معينة، أمر جدير بالترحيب ولكن ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات للمحافظة على أعداد كافية من الموظفين. وتنفيذ الإدارة بسرعة لتوصيات مجلس مراجعي

٥٣ - واختتم كلمته قائلاً إن، الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لا تتضمن، كما لوحظ في تقرير اللجنة الاستشارية عن تلك البعثة (A/61/852/Add.13)، احتياجات من الموارد المالية للعمليات في دارفور، وذلك لأن مجلس الأمن لم يكن قد اتخذ قرارا بشأن الولايات وقت إعداد الميزانية. وعقب قبول جميع الأطراف لمجموعة تدابير الدعم الثقيل لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ألح الأمين العام إلى اللجنة الاستشارية بأن الوفورات المتحققة من ميزانية البعثة للفترة الحالية سوف تستخدم لتمويل تنفيذ تلك المجموعة للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وابتداء من ١ تموز/يوليه، ستجرى تلبية الاحتياجات من خلال استخدام الموارد المخصصة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ استخداما يتسم بالمرونة، وستقدم ميزانية منقحة إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وفي ضوء تلك الاعتبارات، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للبعثة، باستثناء ما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وإدراكا من اللجنة الاستشارية لعدم استقرار العملية الانتخابية، فإنها توصي بتمويل المساعدة المؤقتة العامة للموظفين الإضافيين المطلوبين لشعبة المساعدة الانتخابية.

٥٤ - تولى الرئاسة السيد ميتسوبولوس (اليونان)، نائب الرئيس.

٥٥ - السيد ثوما (ألمانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة للانضمام وهي: كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك أيسلندا ولختنشتاين ومولدوفا وأوكرانيا، فأشاد بأفراد قوات حفظ السلام الذين ضحوا بأرواحهم خلال العام الحالي وبالبلدان المساهمة بقوات، التي لولا

السلام مهمة، فإن أي قرار يخص الميزانية المقترحة ينبغي أن يتناول على نحو ملائم احتياجات السلام والاستقرار على المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأكملها.

٦٣ - وأضاف أن المجموعة ترحب بما أحرز من تقدم في عملية السلام، وخصوصا عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية بنجاح والاستعدادات للانتخابات المحلية، التي ستكون خطوة أخرى حاسمة الأهمية نحو الديمقراطية. وسيستمر احتياج جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الدعم الدولي في جميع تلك المساعي.

٦٤ - وقال إن المجموعة ترحب بتعليقات الأمين العام بشأن توسيع مركز اللوحستيات في عنتيبي، أوغندا، لكنها تشعر بخيبة الأمل لعدم تقديم أي معلومات محددة عن تقييم وظائف الدعم لتحديد تلك التي ينبغي نقلها إلى عنتيبي أو عن الإطار الزمني لإنجاز هذا التقييم. وحث الأمين العام على الإسراع في إجراء التقييم وتقديم تقرير عن حالته في الجزء الثاني للدورة الثانية والستين المستأنفة.

٦٥ - وانتقل إلى الحديث عن بعثة الأمم المتحدة في السودان فقال إن المجموعة ترحب بالاتفاق الذي توصل إليه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان بشأن مجموعات الدعم الخفيف ومجموعات الدعم الثقيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتتطلع إلى تلقي المزيد من التوضيحات بشأن ترتيبات التمويل وآثارها على أنشطة البعثة.

٦٦ - وأردف قائلا إن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في قرارها ١٢٢/٦٠ بقاء أن يواصل جهوده لتعيين موظفين محليين في البعثة في وظائف فئة الخدمات العامة بما يتناسب واحتياجات البعثة، وذلك لخفض تكلفة تعيين موظفين من فئة الخدمات العامة. ومع ذلك سيكون هناك

الحسابات الخاصة بالتصرف في الأصول في البلدان المضيفة وتنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع من شأنها أن يساعد البلدان المعنية بمساعدة كبيرة.

٦٠ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بخطط بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتخصيص نسبة كبيرة من الموارد التدريبية لتدريب الموظفين الوطنيين. وقال إن من اللازم تعزيز التعاون والتنسيق في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ومع أن البعثة تخفض حجم أنشطتها، ينبغي تقديم موارد كافية لتلك الأنشطة من أجل مزيد من تعزيز السلام والأمن في البلد.

٦١ - وشدد أيضا على أهمية المشاريع ذات الأثر السريع فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأعرب عن أمله في ألا يؤثر مقترح حل وحدة المشاريع ذات الأثر السريع وتنفيذ البرنامج في إطار الموارد الموجودة حاليا من الموظفين تأثيرا سلبيا على تنفيذ ولاية البعثة. وأكد في هذا الصدد، ضرورة توفير الأموال المطلوبة لمواصلة تلك المشاريع، خصوصا لمساعدة المجتمعات الريفية التي يتعذر الوصول إليها والتي لم تستفد من مصادر دعم خارجي أخرى.

٦٢ - وانتقل إلى مسألة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قائلا إن من المهم النظر في الاحتياجات من الموارد في ضوء الواقع الموجود على الأرض. وترحب المجموعة بالمجهودات الرامية إلى تحسين الهيكل الإداري للبعثة ولتنفيذ مقررات الجمعية العامة وتوصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتشعر المجموعة بقلق بشأن التوصيات الواردة في الفقرتين ٢٥ و ٢٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/61/852/Add.11)، التي يترتب عليها تخفيض في الميزانية المقترحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع أن الإدارة الحصيفة لميزانيات حفظ

دولار تقابلها قيمة متبقية تتجاوز ٣ ملايين دولار سيعمل على ضمان بقاء بنیان السلام الذي شيدته الأمم المتحدة.

٦٩ - وأخيراً، أشاد بحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم حفاظاً على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم وبجميع البلدان المساهمة بقوات، التي ساعدت بجهودها المشكورة بعثات الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها.

٧٠ - السيد عبدالرحمن (السودان): أعرب عن امتنانه لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الاستقرار في السودان. وقال إن بعثة الأمم المتحدة في السودان قد أنشئت أصلاً لمساعدة حكومة السودان على تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وإن آمالاً كبار كانت معقودة على أن يكون لأنشطتها تأثير إيجابي وملمس على حياة المواطنين العاديين. غير أنه من المؤسف أن معظم الميزانية المقترحة للبعثة سيخصص إما للتكاليف التنفيذية أو لتغطية تكاليف الموظفين. وينبغي للبعثة أن تولي المزيد من الاهتمام لبرامج المساعدة الإنسانية، بما يتفق وولايتها.

٧١ - وأضاف قائلاً إنه لم ينفق سوى ١,٥ مليون دولار من أصل مليوني دولار خصصاً للمشاريع ذات الأثر السريع خلال الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وإن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تشمل لهذا السبب اعتماد لهذه المشاريع قدره مليون دولار فقط. وقال إنه يشعر بالقلق إزاء هذا التخفيض، ويتفق مع اللجنة الاستشارية في أنه كان من الممكن تقديم تبرير للإبقاء على مستوى الموارد.

٧٢ - وتابع كلامه قائلاً إن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشكل عنصراً من أهم عناصر ولاية البعثة، ومن ثم فإن تخفيض عدد الموظفين المشاركين في هذه الأنشطة هو أمر غير مقبول، لا سيما وأن لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان تدار جزئياً من نيروبي.

تخفيض صاف في الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ قدره ١٢٥ وظيفة من وظائف الموظفين الوطنيين، حتى على الرغم من أن الجمعية قد توخت أن يزداد عدد موظفي البعثة المحليين ليحلوا تدريجياً محل الموظفين الدوليين. وتؤيد المجموعة بشدة رأي الجمعية العامة هذا.

٦٧ - ثم انتقل إلى الحديث عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فقال إن المجموعة قلقة إزاء ارتفاع معدلات الشواغر وتأمل أن يُبذل كل جهد ممكن لملء الوظائف في الوقت المناسب. والمجموعة ولا تزال تشعر بالقلق لبطء التقدم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات وعملية السلام، ولكنها تأمل، بالنظر إلى ما حدث من تطورات سياسية أخيرة في البلد، أن تُتخذ خطوات هامة لإحلال السلام والأمن وسيادة القانون والنظام وإرساء دعائم التعمير والتنمية خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، وكذلك الدول المجاورة وغيرها من الدول المهتمة، أن تواصل جهودها في هذا المضمار.

٦٨ - وأعرب عن بالغ امتنان المجموعة للأمم المتحدة لما تقدمه من مساهمات لإعادة السلام وتوطيده في بوروندي وسيراليون وفيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في بوروندي قال إن تقييم الأداء الفعلي في ضوء الأطر المقررة القائمة على النتائج الواردة في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٥/٢٠٠٦ يبين أن بعض الجوانب قد شهدت تقدماً أكثر من غيرها؛ ومن المهم مواصلة العمل بشأن مجالات مدرجة في الفئة الأخيرة. وتتوقع المجموعة أيضاً معلومات مستكملة عما ذكر من اختلاس أموال من المشاريع ذات الأثر السريع. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، قال إن منح حكومة سيراليون أصولاً تبلغ قيمتها الدفترية ما يزيد على ٨ ملايين



تقديم ميزانيات منقحة في الحالات التي تختلف النفقات اختلافا كبيرا عن افتراضات الميزانية.

٧٦ - وتابع كلامه قائلاً إنه في الوقت الذي تشكل فيه استنتاجات مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحسابات بعثة الأمم المتحدة في السودان مدعاة للقلق، فإنه يجد أنه من المشجع اتخاذ البعثة خطوات استباقية لتدارك المشاكل المحددة ويأمل أن يفضي ذلك إلى دعم وظيفة الشراء وآليات الرقابة. وينبغي أيضاً الإشادة بالبعثة لما تبذله من جهود للتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها في مجالي تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم. وينبغي إجراء تقييم لأفضل الممارسات المتعلقة بظروف العمل بهدف التحقق من الطريقة التي تؤثر بها هذه الظروف على جودة حياة موظفي حفظ السلام وعلى معدلات الاحتفاظ بهم. وقال إنه يرحب باستراتيجية البعثة للحد من اعتمادها على الخدمات التعاقدية الخارجية بتسليم عمليات الخدمة الأرضية في ثلاثة مطارات، وكذلك باعتمادها زيادة استخدام النقل البري. وستفضي كلتا المبادرتين إلى تحقيق وفورات كبيرة.

٧٧ - وأعرب عن دهشته لطلب الأمين العام مواصلة تمويل الفريق المعني بالسلوك والانضباط التابع للبعثة في إطار بند المساعدة المؤقتة. وقال إن هذا الطلب يتناقض على ما يبدو مع التوصيات الواردة في التقرير الشامل عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/60/862)، وبما أنه ليس هناك أي مبرر لتمويل مهمة لها صفة الاستمرارية من خلال بند المساعدة المؤقتة العامة، ينبغي إنشاء الوظائف ذات الصلة.

٧٨ - وتابع قائلاً إنه ينبغي استخدام موارد بعثة الأمم المتحدة في السودان لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال مجموعة الدعم الخفيف، وينبغي استخدام الوفورات من الفترة المالية الحالية لتمويل الاحتياجات المباشرة لتنفيذ مجموعة الدعم الثقيل. وينبغي استخدام الموارد

وينبغي اتخاذ الخطوات المناسبة، بما في ذلك من خلال توفير الموارد اللازمة، لضمان إدارة اللجنة من داخل السودان، فتمكن بذلك من إقامة صلات مع آليات وطنية أخرى.

٧٣ - السيد باني (كوت ديفوار): أكد على الدور الأساسي الذي تؤديه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بوجه خاص والقوات الحياتية بوجه عام في المساعي الرامية إلى إعادة السلام. وقال إن كوت ديفوار أعيد توحيدها، إثر الاتفاق الذي أبرم في أوغادوغو في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، بإزالة منطقة الثقة، ويجري بذل جهود لإعادة إرساء سيادة القانون وبدأت الاستعدادات للعملية الانتخابية. وتسهم والدول الأعضاء بتزويدها بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بما يلزمها من موارد، إسهاماً مباشراً في إعادة السلام والأمن في كوت ديفوار.

٧٤ - السيد بولين (كندا): أعرب، متحدثاً أيضاً باسم أستراليا ونيوزيلندا، عن تأييده القوي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي تمكنت من تنفيذ ولايتها رغم صعوبة الظروف، ولعمليات السلام الثلاث الجارية في السودان. ورحب بتعيين الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور وقال إنه يتطلع إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

٧٥ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للجنة الخامسة أن تؤيد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان. وهو، على وجه التحديد، يشاطر اللجنة الاستشارية شواغلها إزاء حجم المبالغ في تقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٥/٢٠٠٦: إذا لم ينفق سوى ما نسبته ١٧,٤ في المائة من الاعتماد المخصص لها. وينبغي للأمين العام أن يقوم بتحليل أوجه قصور بعثة التقييم بغرض استخلاص الدروس المستفادة من أجل البعثات المقبلة، وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشة مع الأمانة العامة بشأن إمكانية

٨٢ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤيد الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لفترة السنتين ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويسر الوفد بشكل خاص أن الميزانية المقترحة أصبحت، بعد أن كانت الاعتمادات تتناقص، تمثل زيادة بالمقارنة بالنفقات المخصصة للفترة الحالية. وأي نقصان في الميزانية في الوقت الراهن سيحبط الجهود الرامية إلى تطبيق المعايير التي حددها مجلس الأمن، ولا سيما ما يتعلق منها بتعزيز سيادة القانون وتيسير عودة المشردين داخليا. ومن المؤسف أن تدني قدرة البعثة لم يعوضه أداء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو.

٧٩ - السيد دياب (الجمهورية العربية السورية): قال إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قد أنشئت منذ أكثر من ثلاثين عاما بموجب قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) بسبب الاحتلال الإسرائيلي للجلولان السوري. ورغم الدعوات المتكررة إلى الانسحاب الكامل إلى حدود عام ١٩٦٧، فإن الاحتلال لا يزال قائما، ولهذا، فإن وفد بلده يرى أن تتحمل السلطة القائمة بالاحتلال تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع.

٨٠ - وتابع بالقول إن الحكومة السورية قد احترمت باستمرار اتفاق فض الاشتباك. وهي ترحب بوجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتدعم الجهود الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار للمنطقة. وقال إنه يرحب بالتعاون الوثيق القائم بين السلطات السورية وقوة فض الاشتباك ويعرب عن امتنانه للدول المساهمة بقوات.

٨١ - السيد هولوفكا (صربيا): قال إن صربيا تؤيد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تأييدا كاملا، تماشيا مع مصلحتها العامة المتمثلة في إنجاز الولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٨٥ - ومضى قائلاً إن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دورا هاما يجب أن تضطلع به في ضمان تعاون دول المنطقة في تهيئة ظروف مواتية لترع

تقديم المزيد من التفاصيل، خطياً، عن حالة إصلاح المباني في نيقوسيا وفي معسكر سان مارتين (القطاع ١). وهو يشعر بالدهشة لأن الزيادة في الميزانية المقترحة للقوة تعزى جزئياً إلى احتياجات أكبر من حيث العمليات الجوية والنقل. وقد واجهت القوات الأرجنتينية، خلال عمليتي تناوب سابقتين، عدداً من المشاكل اللوجستية والتنفيذية المتصلة بتغيير طرائق التناوب، وفي الوقت الذي يدرك فيه أن بعض التعديلات لازمة لغرض تحقيق زيادات في الكفاءة، فإن هذه الزيادات يجب ألا تتحقق على حساب السلامة أو الاحتياجات التنفيذية للمهام.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٥.

سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادةها إلى أوطانها. والجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات مع دول المجاورة هي أيضاً جهود حيوية، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستخدام الجماعات المسلحة هذه الدول كقواعد لشن هجماتها. وهو يأمل في هذا الصدد أن يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة لكي تتمكن من مواصلة التعامل مع هذه القوى الهدامة التي تعمل داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٦ - وتابع كلامه قائلاً إنه يرحب بتوسيع مركز اللوجستيات في عنتبي ويكرر الإعراب عن التزام أوغندا بتعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة. بيد أنه يشعر بالقلق لعدم وجود جدول زمني لاستكمال تقييم مهام الدعم الحالية. ويحث الأمين العام على الإسراع في عملية التقييم لضمان تمكن مركز عنتبي من العمل بفعالية وكفاءة وقدرة تامة.

٨٧ - السيد توماس (المملكة المتحدة): قال إن لظروف حياة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أثر شديد لا على أمنهم وسلامتهم فحسب، بل أيضاً على معنوياتهم مما يمكن أن يكون عاملاً على نفس القدر من الأهمية لفعالية البعثة. لهذا فإنه يطلب تفسيراً خطياً للتردي غير المقبول في حالة المباني التي تؤوي القوات البريطانية في نيقوسيا، قبرص.

٨٨ - السيد توديس ليبوري (الأرجنتين): قال إنه يؤكد من جديد التزام وفد بلده بتوفير مستويات كافية من التمويل لجميع عمليات حفظ السلام. وينبغي تمويل المشاريع ذات الأثر السريع تمويلاً كاملاً، بشرط أن يكون لها تبرير مناسب، وتمثل أيضاً أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أولوية في رأي وفد بلده.

٨٩ - وبالإشارة إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، قال إنه يكرر الإعراب عن الشواغل التي أعرب عنها ممثل المملكة المتحدة. وبما أن الميزانية المقترحة للقوة لا تتضمن معلومات وافية عن ظروف المعيشة، فإنه يطلب